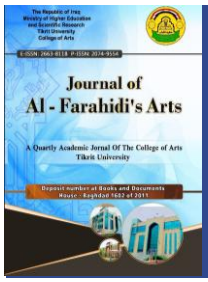

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

Showa Financial Crisis in Japan in 1927

أزمة شوا المالية في اليابان عام ١٩٢٧ م

Asst. Lecturer. Mohammed Ahmed Ibrahim
E-Computer Center, University of Diyala
Diyala, Iraq

م. م. محمد أحمد إبراهيم
مركز الحاسبة الإلكترونية، جامعة ديالى
ديالى، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.4.19 Conference (9th) No (4) September (2024) P (206-218)

ABSTRACT

The Showa Financial Crisis of 1927 in Japan is one of the most significant economic crises that greatly affected the country's financial system. The crisis began after a series of economic and political events, including the collapse of several Japanese banks, and the escalation of financial panic among citizens who rushed to withdraw their deposits. This exacerbated the economic crisis and increased pressure on the financial system, prompting the Japanese government to take extraordinary measures such as temporarily closing banks and suspending financial obligations. Despite these efforts, the crisis led to the bankruptcy of many banks and companies, increased unemployment and inflation, and affected confidence in Japanese financial institutions. It prompted the government to make radical reforms to the financial system, including strengthening supervision of banks and reducing their number through mergers. These reforms aimed to restore financial stability, but they also highlighted the significant challenges Japan faced at that time in dealing with large-scale financial crises. The crisis stands out as an important case study for understanding how political, economic, and social factors affect the stability of the financial system, and it also provides lessons on the importance of rapid and effective government intervention in preventing financial crises from worsening.

KEYWORDS

Japanese Financial Crisis, Financial Depression, Showa Crisis, Kanto Earthquake, Japanese Economy

الملخص

تُعد أزمة شوا المالية التي وقعت في اليابان عام ١٩٢٧م واحدة من أبرز الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على النظام المالي في البلاد. بدأت الأزمة بعد سلسلة من الأحداث الاقتصادية والسياسية، منها انهيار عدة بنوك يابانية، وتصاعد الذعر المالي بين المواطنين الذين تسارعوا لسحب ودائعهم. أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وزيادة الضغط على النظام المالي، مما دفع الحكومة اليابانية إلى اتخاذ تدابير استثنائية مثل إغلاق البنوك مؤقتًا وتعليق الالتزامات المالية. على الرغم من هذه الجهود، فإن الأزمة أدت إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات، وزيادة البطالة والتضخم، أثرت الأزمة على الثقة في المؤسسات المالية اليابانية ودفعت الحكومة إلى إجراء إصلاحات جذرية في النظام المالي، بما في ذلك تعزيز الرقابة على البنوك وتقليص عددها من خلال عمليات الدمج. هذه الإصلاحات هدفت إلى استعادة الاستقرار المالي، ولكنها أيضًا أكدت على التحديات الكبيرة التي واجهتها اليابان في تلك الفترة في التعامل مع أزمات مالية واسعة النطاق. تبرز الازمة كحالة دراسية هامة لفهم كيفية تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على استقرار النظام المالي، كما تقدم دروسًا حول أهمية التدخل الحكومي السريع والفعال في منع تفاقم الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية

الأزمة المالية اليابانية، الكساد المالي، أزمة شوا، زلزال كانتو، الاقتصاد الياباني

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

تَعدُ أزمة شـوا المالية التي حصلت في اليابان عام ١٩٢٧ واحدة من أبرز المحطات الاقتصادية في تاريخ البلاد، حيث جاءت في سـياق تحولات سـياسـية واقتصـادية واجتماعية معقدة. هذه الأزمة لم تكن مجرد أزمة مصـرفية أو مالية محدودة، بل كانت نذيرًا لأزمة أوسـع نطاقًا هزت أسـس النظام المالي الياباني وأسـفرت عن تداعيات طويلة الأمد على الاقتصاد والمجتمع. يعد فهم أزمة شـوا ضـروريًا لفهم تطور الاقتصاد الياباني في تلك الفترة، وكذلك لدراسـة كيفية تفاعل الأنظمة المالية مع الصـدمات الداخلية والخارجية. يهدف هذا البحث إلى تحليل الأسـباب الكامنة وراء الأزمة، وآثارها على الاقتصـاد الياباني، والدروس المسـتفادة منها في سـياق الأزمات المالية العالمية.

وبذلك جرى تقسـيم البحث الى مقدمة و اربعة محاور وخاتمة، اولها الخلفية التاريخية لازمة شـوا المالية والذي تناول اوضـاع اليابان الاقتصـادية والسـياسـية من عام ١٨٨٢ولغاية عام ١٩٢٢، اما المحور الثاني تناول زلزال كانتوا الكبير ١٩٢٣ على الاقتصـاد الياباني ، تطرق المحور الثالث الى التداعيات الاقتصـادية والسـياسـية التي سـبقت الازمة المالية، وكرس المبحث الرابع تفاصيل الازمة المالية ،تداعياتها ردود فعل الحكومة والمؤسسات المالية ومن ثم النتائج التي ترتبت على الازمة.

مشكلة البحث:

مشـكلة البحث لدراسـة الازمة المالية لعام ١٩٢٧ في اليابان ، كمن في فهم الأسـباب الرئيسـية التي أدت إلى الأزمة، وتحليل تأثيراتها على الاقتصـاد الياباني والمجتمع، وتقييم فعالية السـياسـات الحكومية في التعامل معها، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تساعد في تجنب أزمات مشابهة في المستقبل .

أهمية البحث:

وتتلخص أهمية هذه الدراسة وأسباب إجرائها فيما يلي:

١. **فهم العوامل التاريخية**: تقديم فهم أعمق للعوامل الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى واحدة من أهم الأزمات المالية في تاريخ اليابان، والتي كانت لها تداعيات طويلة الأمد على الاقتصاد والمجتمع الياباني.

٢. **تحليل تأثيرات الأزمة**: دراسة كيفية تأثير الأزمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة والبنوك، وكيف أدت إلى تغيير مسار الاقتصاد الياباني في فترة ما بعد الأزمة.

٣. **تقييم استجابة الحكومة**: تحليل السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليابانية في مواجهة الأزمة، وتقييم مدى فعاليتها، مما يوفر رؤى حول إدارة الأزمات المالية.

٤. **استخلاص الدروس للمستقبل**: استخدام الدروس المستفادة من هذه الأزمة لتقديم توصيات حول كيفية تجنب أزمات مالية مماثلة في المستقبل.

٥. **إثراء المعرفة الأكاديمية**: يساهم البحث في توسيع المعرفة الأكاديمية حول الأزمات المالية وتأثيراتها، وتوفير مادة علمية للباحثين في مجالات الاقتصاد والتاريخ.

المحور الاول: الخلفية التاريخية لازمة شوا المالية عام ١٩٢٧:

كانت اليابان تمتلك بنوكًا كبرى مثل "بنك اليابان" (البنك المركزي) الذي تأسـس عام ١٨٨٢، و"بنك ميتسـوي"، و"بنك ميتسـوبشـي"، و"بنك تايوان". هذه البنوك كانت تُعتبر ركائز أسـاسـية للنظام المالي الياباني سـيطرت على جزء كبير من النشـاط المالي في البلاد ، فضـلاً عن البنوك الكبرى، كانت هناك العديد من البنوك المحلية والصـغيرة التي كانت تخدم المجتمعات المحلية والشـركات الصـغيرة، لكنها كانت أكثر عرضـة للتقلبات الاقتصادية. البنك المركزي الياباني كان يُعد الأداة الرئيسية للحكومة في إدارة السياسة النقدية وتنظيم الأسواق المالية. كان البنك مكلفًا بإصدار العملة، والتحكم في الإمدادات النقدية، وتنظيم السيولة في النظام المصرفي (Sawada & Tetsuj, 2007, pp. pp. 171-194.).

تعد المدة التي سبقت الحرب العالمية الاولى ،ابتداء من عام ١٨٨٠م وحتى عام ١٩١٤م ،نوع من الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي في ضل النظام الدولي المبني على نظام قاعدة الذهب، الذي انظمت اليه اليابان في عام ١٨٩٧م والذي اضاف اليها نوع من ثبات سعر الصرف الخاص بعملتها ،مما ادى الى تقارب الاسعار اليابانية سريعا بمستويات العالمية، اخذ هذا النظام وبصورة متسارعة بالانهيار باندلاع الحرب العالمية الاولى ، مما جعل التعويم (عبد السلام م.، ٢٠١٦) للين الياباني في عام ١٩١٧م (اونو ، ب. ت، صفحة ص١٤٥.).

حاولت اليابان العودة الى نظام الذهب على اساس الين قبل الحرب والذي يمثل (٢ ين) للدولار ، وفكرت الحكومة في استعادة سعر الصرف الثابت ولكنها اخفقت لأسباب عدة ، فكان جميع اصحاب الاعمال الاقتصادية في اليابان يوجهون الاتهام الى البنوك المحلية ،والسماسرة بتحويل العملة الخاصة في شنغهاي بسبب المضاربة، وكادت هذه المضاربات ان تلحق اضرار جمة بالاقتصاد الياباني ، والذي كان بالأساس يعاني ببطيء في النمو (اونو ، ب. ت، صفحة ص١٤٦).

انتجت الحرب العالمية الاولى نظام اقتصادي متطور لليابان بسبب الطلب المتزايد على صناعاتها الحربية والمدنية ، من قبل الدول المحايدة للدول الحلفاء ، وذلك بسبب توقف مصانعها الكبرى في سنوات الحرب ،مما شجع اليابان على الاستمرار بزيادة الانتاج وضل على هذا المنوال حتى بعد الحرب ، مسببا التضخم الاقتصادي لديها، وبالوقت ذاته عودة المصانع في الدول الكبرى الى حالتها الطبيعية بعد الحرب وتضخ ذلك الانتاج الى اسواقها واهمها اسيا (العاني و واخرون، ٢٠٠٦، صفحة ص٧١) . وبالرغم من تغير الاقتصاد الياباني بعد خروجها من الحرب العالمية الاولى بسبب ازدهار الصناعات ،مع خروجها كقوة اقليمية لها سطوتها العسكرية ونفوذها السياسي بالمنطقة ،فأصبحت بكل وضوح دولة صناعية ،فنمت الصناعات نموا خياليا بلغت سبعة اضعاف ما كانت عليه قبيل الحرب ، وازدادت صادراتها من القطن والحرير والخام الى الاسواق الاسيوية ،فان لجوء الدول الكبرى الى الاقتصاد الحربي ، شجع اليابان بان تفرض هيمنتها وبشكل كامل على التجارة في جنوب اسيا وشرقها (البدوي، ٢٠١٣، الصفحات ٨٠-٨١). وعلى سبيل المثال الفحم الحجري وتصدير السفن، مما ادت تلك الاوضاع الى هبوط الاسعار الى حد كبير في الاسواق ، وهذا يعني الاضرار بمستوى المعاشي للفرد المشارك بإنتاج الغلات التي يحتاجها السوق الياباني وبالأخص الرز والحرير، مما ادى الى رفع سقف البطالة وانتشار الاضطرابات (سلمان، العلاقات اليابانية الأميركية ١٩١٩-١٩٣٩،ا. ، ٢٠٠٧، صفحة ص ٢٢١). ونتيجة لهذا التدهور الاقتصادي، اضطرت مصانع الصناعات القطنية في اليابان إلى خفض إنتاجها بنسبة ٢٠٪. كما أغلقت ٣٢ شركة في مجال الصناعات المعدنية، مما أدى إلى تراجع في النمو الصناعي (العاني و واخرون، ٢٠٠٦، صفحة ص٧١).

وضعت اليابان القطاع الزراعي بموقع ثانوي فلم تعد تركز عليه، وعاملته بطريقة تميزية قبيل مدة الكساد في امور الضرائب والانفاق العام وكان اغلب ذلك الانفاق لصالح التوسع الصناعي والعسكري ، اذا ما قورن بالزراعة ، كان محدود بالنسبة للكثافة العددية للسكان ، وانتشرت في تلك المدة القروض ورهن الاراضي ونقل الملكية ، ونظرا لارتفاع ايجار الاراضي فان الملاكين يؤجرونها افضل لهم من زراعتها (ثاقب، ١٩٩٣، الصفحات ص٩٢-٩٣). وخلال تلك المدة ، كانت اليابان تواجه أزمة في الأراضي الزراعية. نظرًا لقلة الأراضي الصالحة للزراعة وتجاهل الحكومة لمشاكل الريف، لم تكن هناك أراضٍ كافية ليستغلها سكان الريف في الزراعة. نتيجة لذلك، انتشرت البطالة وزاد النقص في المحاصيل الزراعية (رونوفن، ١٩٦٥، صفحة ص٢٤٨).

تعد زيادة السكان مشكلة اخرى للمشاكل التي واجهتها اليابان ،اشارة الزيادات الهائلة في اعداد السكان وخصوصا بعد الغاء القيود التي كانت مفروضة على الانجاب ،ازداد عدد السكان من ٢٥مليون نسمة في عام ١٨٥٢م ، ووصل عام ١٩٠٤م نحو ٤٢مليون نسمة وفي عام ١٩٢٤م بلغ ٦١مليون نسمة، فأصبحت اليابان تواجه مشكلة جديدة وهي لم يعد القطاع الزراعي قادرا على اطعام هذه الجموع بسبب الانفجار السكاني الكبير ، حيث بلغت الكثافة السكانية ١٨٥ فردا للكيلو متر مربع من الارض القابلة للزراعة (درويش اليابان ، ١٩٨٩،

صفحة ص١٥٠). مع معدل نمو يبلغ مليون نسمة سنويًا. نتيجة لذلك، ازداد اعتماد اليابان على استيراد الغذاء من الأسواق الأجنبية ووفرت ذلك من تمويل الواردات (Reischauer, p. p187)، وتأثرت أوضاع الفلاحين بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية، حيث استمروا في دفع ضرائب مرتفعة للدولة في حين تلقت بعض الصناعات إعانات حكومية. وعندما أغلقت بعض المصانع أبوابها بسبب الكساد، عاد العديد من العمال العاطلين إلى قراهم، مما أدى إلى زيادة أعداد العاطلين في الريف. ومع تقليل سكان المدن لاستهلاكهم من الأرز، فاقمت الأوضاع الاقتصادية في البلاد (Borton, 1940, p. P. 21.)،اذ تأثرت الصناعات القطنية بتقليل عدد مغازلها الى ٢٠٪ ،والصناعات المعدنية اغلقت ٣٢ شركة كبيرة ابوابها نتيجة الافلاس ،واضطرت الحكومة اليابانية الى دفع المساعدات المالية الى المشاريع الخاصة لسد الحاجة المحلية (درويش اليابان ، ١٩٨٩، صفحة ص١٤٤).

عدت مشكلة ازدياد اعداد السكان وهجرة السكان من الريف الى المدينة مما زادت اعداد المدن من ٢٣٠ مدينة في عام ١٩١٨م ، الى الضعف بعد سبعة اعوام ،فاضحت مشكلة توفير الغذاء تشغل بال الحكومات اليابانية فلم يجدوا مخرجا سوى فتح باب الهجرة والذي اغلق بوجه المهاجرين من قبل الولايات المتحدة واستراليا والدول الكبرى ومنعوا اليابانيين من دخول اراضيهم ،فاصبح لزاما على اليابان من استيراد المواد الغذائية بكميات مضاعفة لسد حاجات افرادها (درويش الشرق الاقصى، ١٩٩٧، صفحة ص١٤٢).

يعد الرز الغذاء الشعب الياباني الاساسي مما تأثر سعره بالارتفاع العام حتى وصل سعره الى (٣٠٠٪)،وسط غضب عارم للمواطنين ، ثارت ربات البيوت في مدينة توياما لتمتد شرارة الثورة الى جميع انحاء اليابان واستمرت على ما يقارب شهر ونصف والتي ابتدأت من شهر تموز ولغاية منتصف ايلول عام ١٩١٨،حيث لعبت الحركة العمالية دورا بارزآ في الثورة ، مما ولدت صدامات عنيفة في (٣٨)مدينة و(١٥٥) بلدة و(١٧٧) قرية، حتى اضطر الجيش الياباني للنزول الى الشوارع من اجل اعادة النظام، ونتجت تلك الاحداث اجبار الحكومة على تقديم استقالتها في العام ذاته لتهدئة الاوساط الشعبية الجائعة (البدوي، ٢٠١٣، صفحة ص٨٢).

من جانب آخر، ساهمت الاضطرابات العسكرية والسياسية في أوروبا في انتشار الأفكار الديمقراطية والاشتراكية في اليابان، مما أدى إلى تحول هذه الأفكار إلى أفعال. بدأ العمال بتنظيم أنفسهم في اتحادات عمالية وقاموا بإضرابات للمطالبة بحقوقهم، ومن أبرزها إضراب عام ١٩١٩م ، الذي شارك فيه أكثر من ٣٠٠ ألف عامل ضد أصحاب المصانع ، واشتركت في تلك المظاهرات الطلبة ، واجهت الحكومة هذه الإضرابات بالقمع ،والتي طالبت بتحسين الأوضاع المعيشية بتعديل قانون الانتخاب. اصبحت الحركات الاشتراكية تحظى بشعبية كبيرة بين أساتذة الجامعات وزعماء اتحادات الطلبة والمثقفين، الذين دعوا إلى إقامة دولة شيوعية في اليابان. في ايار ١٩٢١م ، قاد زعماء الطلبة والعمال مظاهرات أدت إلى اشتباكات عنيفة مع الشرطة، واجهت الحكومة اليابانية أزمة جديدة تمثلت في ضعف الاقتصاد وزيادة استيراد المواد الأولية، رافق ذلك استياء ملاك الأراضي والمستأجرين لعدم وجود قوانين تحمي حقوقهم. تفاقمت هذه الأوضاع السلبية في ظل تخلف وسائل الإنتاج والتسويق في القطاع الزراعي (النجار س.، ٢٠١٠، الصفحات ص٩٠-٩١).

توسعت مظاهر الأزمة بتزايد عدد الإضرابات التي شملت عمال مناجم الحديد والشركات الصناعية، وامتدت حتى إلى المصانع الحربية، وشاركت فيها اتحادات الطلبة والنقابات واللجان العمالية ،حيث كانت المطالب الرئيسية تتمثل في زيادة رواتبهم، وتعديل قوانين الانتخاب ليشمل جميع البالغين ،تميزت هذه الإضرابات بتنظيم أفضل مقارنة بما كان عليه بما كانت في بدايتها ، نتيجة لزيادة عدد النقابات العمالية وتحسين تنظيمها وتنسيقها. واجهت الحكومة هذه الحركات العمالية والإضرابات باستخدام القوة (سلومي والي، ٢٠١٣، الصفحات ٩٤-٩٦).

يُظهر الاقتصاد الياباني تمركزًا واضحًا، حيث تهيمن الشركات الصناعية الكبرى مثل ميتسوي وميتسوبيشي وسوميتومو وياسودا واخرى اقل حجما على الاقتصاد القومي ولديها علاقة قوية بين البنوك.

وهذه التكتلات الاقتصـادية والمالية القوية تسـيطر على معظم القروض البنكية وتؤثر على مختلف المجالات، وتعتمد بشـكل كبير على القروض البنكية لتمويل أنشـطتها الصـناعية، مما جعل البنوك عنصـراً أسـاسـياً في النظام الصـناعي الياباني وتقدم المعونات الى الجامعات على هواها وتسـيطر على الصـحافة. انعكس نفوذها إلى النظام الحزبي والبرلماني في اليابان، ان هذه السـيطرة اخرجها من المنافسـة الحرة التي تميز النظام الرأسـمالي (درويش اليابان ، ١٩٨٩، صفحة ص١٤٥).

تشـكلت في المدة ١٩٢١ الى ١٩٢٦ سـتة حكومات يابانية متعاقبة ،والتي شـهدت صـراعا بين الاحزاب السـياسـية الحاكمة، التي كان جل اهتمامها تعديل قانون الانتخاب وتقليل النفقات الحكومية وضـبط الميزانية المالية للبلاد ، وحل المشـاكل الاقتصـادية ، مما ادت الى زيادة الموازنة العامة خلال أقل من ثلاث سـنوات الى الضـعف، مما دفعها إلى رفع الضـرائب على الدخل والخمور، التي كانت من أهم مصـادر الإيرادات الضـريبية في اليابان (درويش اليابان ١٩٨٩، ص٩٧-١٠٧) وادت قلت خبرات تلك الحكومات الى تأخر بالإنتاج الداخلي الاجمالي ، مما زاد من حدت الانكماش في الداخل وان الاضطرابات السياسية والاقتصادية انعكست سلبا على حياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية (ريشاور، ٢٠٠٠، الصفحات ص ١٢٨-١٢٩.) .

ضـلت الافكار المغالية في الوطنية والتي ظهرت في العشـرينيات والذي لعب الضـباط الشـبان الدور الكبير في تلك التنظيمات المتطرفة ، فجسـدوا الحنين الى الماضـي فنظروا الى المؤسـسـات البرلمانية وشـركات الاعمال الكبرى والمشـاريع الخاصـة بالأفراد والاسـلوب الليبرالي للحياة المترفة بانها علامات تأثر بالغرب المفسـد للحياة الاجتماعية في اليابان ، مما زادة من حدة الازمات في المجتمع وساعد على انهيار الاقتصاد الوطني (مقرحي، ١٩٨٤، صفحة ص٨٦).

تأثرت اليابان بالعوامل الخارجية التي فرضت عليها الدول الكبرى ،اذ كانت معاهدة القوى التسعة التي جرى توقيعها في شباط ١٩٢٢م ، والتي عرفت بسياسة الباب المفتوح والتي ضمنت الدول الموقعة على المعاهدة باحترام استقلال الصين ونظامها ، فحصلت الدول الموقعة على امتيازات متساوية في الصناعة والتجارة في جميع اراضـي الصـينية ، وتعهدت تلك الدول بعدم خرق معاهدة الباب المفتوح في الصـين مما اثر بشـكل كبير على اقتصـاد اليابان ، بادعائها بالامتيازات السـياسـية والاقتصـادية والتجارية فيها (سـلمان ، سـياسـة اليابان التوسعية ، ٢٠١١).

المحور الثاني: تأثير زلزال كانتو الكبير (١٩٢٣) على الاقتصاد الياباني:

شـهدت اليابان زلازل كبير في تلك المدة ، حدث ظهر يوم السبت الموافق الاول من ايلول ١٩٢٣م وسـمي زلالزال كانتو الكبير والذي ضـرب مدينة كانتو تسـمى (طوكيو العاصـمة حاليا)والمدن التي حولها ،ويوكاهاما ، ويوكومو، و اودوروا ، وكاناجاوا ، واتسـيبا وسـايتما، ومدن اخرى ، فقد فاق التدمير كل الاوصـاف فضـرب العاصـمة ذات الكثافة السـكانية (Hunter, 2016, p. p.3)، بلغت قوة الزلزال ٧,٩ درجة على مقياس ريختر، وتسـببت الحرائق التي اندلعت بعده في تفاقم الدمار، خاصـة في طوكيو ويوكوهاما، حيث احترقت مناطق واسعة. أسفر الزلزال والحرائق عن مقتل حوالي ٩٠,٠٠٠ شخص وإصابة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ آخرين، فضلاً عن ٤٠,٠٠٠ مفقودين. أما الخسائر المادية فقد قدرت تقريبا٤,٥ مليار ين (سلومي والي، ٢٠١٣، صفحة ٧٢). بلغت الاصـابات ١٤٠ الف مواطن ،فكانت الاغلبية العظمى من الوفيات والاصـابات ناتج من العواصـف التي رافقتها النيران اضـافة الى (تسـونامي) اعصـار بحري كبير الذي جاء مع الزلزال (Hunter2016, p.3) ، تسـببت هذه الكوارث الطبيعية في خسـائر كبيرة للاقتصـاد الياباني الذي كان يعاني بالفعل من التضـخم المالي، وأدت إلى فقدان أكثر من ٢٥٠ ألف عامل لوظائفهم لسنوات. وللحفاظ على النظام وسط الاضطرابات الناتجة عن هذه النكبة، تم إرسال القوات العسكرية إلى المدن المتضررة، (Okazaki T. , pp. ,p.p,4-6.).

بلغت الخسـائر في طوكيو (٣٥,١٤٦٤,٢٢٢) بناية متضـررة ،اما المدن البقية فتضـررت (٤٦,٤٩٠٩) من البنى التحتية، اما تأثير الزلزال على النظام المالي للبنوك في اليابان اتلفت الضـمانات المالية وترتب عليها هبوط

الاصول المالية (Okazaki T. , p. 8)، حاولت الحكومة تجاوز الأزمة من خلال تبني سياسات اقتصادية وطنية تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي. إلا أن التوسع الصناعي السابق لليابان، الذي فرض عليها الاعتماد على الموارد الأولية من الخارج، أعاق هذه الجهود. إلى جانب ذلك، أدى انخفاض قيمة الين الياباني إلى إفلاس العديد من المؤسسات الصناعية وإغلاق العديد من المصار (العاني و واخرون، ٢٠٠٦، صفحة ص٧٢).

تحركت الحكومة اليابانية في ضوء تلك الاحداث بسرعة من اجل اغاثة المنكوبين مع المنضمات الانسانية ومنظمة الصليب الاحمر الياباني ، فتبرع الامبراطور الياباني ب(١٠) مليون ين ، اضافة الى ٣٦٠ الف ين من الحكومة ، كانت المساعدات الخارجية ذات دور حاسم في تقديم العون، حيث أسهمت السفن الأجنبية المتواجدة في ميناء يوكوهاما والموانئ الأخرى بشكل كبير في إجلاء اللاجئين وتقديم الإسعافات الأولية لمئات المصابين (سلومي والي، ٢٠١٣، صفحة ص٩٩)، اما القروض الخاصة التي لحقت بالزلزال اضرت النظام المالي فألحقت اضرار بالأصول المالية للبنوك، فضلا عن رؤوس الاموال العائدة للبنوك مثل المباني ومقر البنوك وفروعها ، فألحقت الرعب لدى المودعين من تلك الخسائر البنكية ، مما دعى الحكومة في السابع من ايلول تأجيل سداد الدفعات المستحقة ، ووفي ٢٧ من الشهر ذاته اصدرت الحكومة قرار بتعويض بنك اليابان من الخسائر الناجمة بسبب الزلزال (Shizume، ٢٠٠٩، صفحة p.2.).

قام بنك اليابان بتوزيع فواتير للمناطق المتضررة من الزلزال، وزود الشركات بسيولة فورية لضمان استمرار النشاط الاقتصادي. ولكن لم يتمكن البنك من استرداد سوى نصف قيمة السندات السابقة (Shizume، ٢٠٠٩، صفحة p.2.) ، مما أجبره على تحويل هذه الديون إلى سندات طويلة الأجل ومؤجلة الدفع، والتي أطلق عليها "قوائم الهزة الأرضية" بضمان حكومي يصل إلى ١٠٠ مليون ين. كما منح البنك الصناعي الياباني وهايبيوتك إعفاءات على القروض الميسرة لتسهيل عملية إعادة البناء (اونو ، ب. ت، الصفحات ص١٥٤-١٥٥) ، (سلومي والي، ٢٠١٣، صفحة ص ١٢٦.).

تسببت تلك الكارثة في زيادة استيراد كميات كبيرة من مواد إعادة البناء، مما أثر سلبًا على الميزانية الخارجية وجعل تقديم دعم مالي إضافي أمرًا غير ممكن عمليًا. فضلاً عن ذلك، انخفضت قيمة الين بنسبة ٢٠٪ واستمر هذا الانخفاض حتى عام ١٩٢٥. ومع ذلك، أدى انخفاض الين إلى ارتفاع في الصادرات، حيث حققت الصادرات في عام ١٩٢٥ مستوى لم يتم الوصول إليه مرة أخرى في السنوات العشر بعد عام ١٩٢٣ (سلومي والي، ٢٠١٣، صفحة ص١٢٥)، ارتفع الإنفاق الحكومي بشكل كبير بعد الزلزال، وتم تمويله أساسًا من خلال الاقتراض، مما زاد من ديون الحكومة المحلية والدولية لإعادة الإعمار والتنمية. استفادت شركات الخدمة العامة من رأس المال الجديد، بما في ذلك الاقتراض من الأسواق الخارجية. ونتيجة لذلك، انتعشت عمليات إعادة الإعمار وارتفع مؤشر أسعار الجملة من ١٩٠ في عام ١٩٢٣ إلى ٢١٤ بنهاية عام ١٩٢٤ (Allen, 1946, p. p.95) .

المحور الثالث: التداعيات الاقتصادية والسياسية بعد زلزال كانتو:

ثارت هذه التطورات قلق الحكومة، التي سعت لاستعادة الاستقرار بفرض ضرائب جديدة لتحقيق التوازن في الميزانية. في خريف عام ١٩٢٥، سُمح بخروج شحنات كبيرة من الذهب من اليابان، مما زاد من المضاربة على الين. بحلول أوائل عام ١٩٢٦، مما اثر على قيمة الين الفعلية في دول الجوار بتلك المدة ، نتج إلى هبوط الصادرات وأربك منتجي الحرير الخام. انخفضت أسعار الجملة بشكل كبير، من ٢٠٠ في تشرين الاول ١٩٢٥ إلى ١٧٠ في كانون الاول ١٩٢٦ (سلومي والي، ٢٠١٣، الصفحات ص١٢٦-١٢٧).

واكبت هذه الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة مع وفاة الإمبراطور تايشو في ٢٥ كانون الاول ١٩٢٦ ، اعتلى ولي العهد هيروهيتوهو الإمبراطور الـ١٢٤ لليابان، حكم اليابان من عام ١٩٢٦ حتى وفاته، ويُعرف عصره بـ"عهد شوا" والذي يعني "عصر السلام والاستقرار". تحت حكمه، شهدت اليابان تحولات كبيرة العرش واتخذ لقب "شوا"، ليصبح هذا الاسم رمزاً لعصره الذي امتد من ١٩٢٦ إلى ١٩٨٩، والذي يعني "عصر السلام والاستقرار"، (النجار س.، ٢٠١٠، صفحة ص١٠٥) في هذا السياق، تركز رأس المال في يد الشركات الصناعية

الكبرى، التي استحوذت على ٤١٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي السنوي للبلاد. ورغم اتخاذ الحكومة إجراءات لترشيد الإنفاق الصناعي، فإن هذه الشركات الكبرى أصبحت خارج نطاق سيطرتها. كما أن الخوف من الإفلاس دفع الشركات الصغيرة إلى الاندماج مع الشركات الكبرى، مما أدى إلى ظهور شركات احتكارية ضخمة. وهكذا، فشلت الحكومة اليابانية في إيجاد حلول جذرية لمشكلة التضخم الاقتصادي (النجار س.، ٢٠١٠، صفحة ص ١٠٥).

لم يتمكن بنك اليابان من استرداد نصف قيمة الأوراق التجارية التي أصدرها بعد عامين من الكارثة، بينما أصبحت بقية الديون غير المرتبطة بالزلزال ديونًا غير عاملة يصعب تحصيلها في ظل تلك الظروف الراهنة. سميت هذه الحالة "أزمة الأوراق المالية للزلزال"، مما دفع الحكومة إلى التدخل، استمرت تلك الازمة الى كانون الثاني عام ١٩٢٧م والتي اثارت مناقشات برلمانية حادة حول سن قوانين لاستحصال تلك المبالغ وكانت المناقشات في البرلمان حول سن القوانين بإعادة جدولة الاوراق المالية والحكومة هي الضامن بمبلغ ١٠ مليون ين او الغاء خسائر الديون المرتبطة بالأوراق المالية وكان الحكومة حريصة بتمرير القوانين الخاصة بأوراق الزلزال ، وانتقدت الاحزاب اليابانية الحكومة بكفالة البنوك والشركات الكبرى باستخدام الضرائب التي تدفع من قبل الشعب (اونو ، ب. ت، صفحة ص١٥٥).

المحور الرابع: تفاصيل الأزمة المالية لعام ١٩٢٧:

اولا: تداعيات الازمة المالية:

احتدمت المناقشات في البرلمان الياباني في ١٤ اذار ١٩٢٧، حول تدابير الحكومة لمواجهة الأزمة، خاصة بعد إعلان إفلاس بنكي طوكيو و وانتابي أثار هذا الإعلان حالة من الذعر المالي في المناطق المحيطة بطوكيو وأوساكا، وسرعان ما انتشرت الشائعات. مع تزايد المناقشات حول الصعوبات المالية، انتشر الذعر في جميع أنحاء البلاد (Shizume، ٢٠٠٩، صفحة p.3)

تعرضت الحكومة لانتقادات شديدة بسبب تصريحاتها حول إفلاس البنكين، والتي أشعلت الأزمة المالية عام ١٩٢٧. ومع ذلك، سواء صرحت الحكومة أو لم تصرح، كان النظام المالي الياباني يواجه عدة مشكلات، بما في ذلك الديون الكبيرة والمشكوك في تحصيلها. وأُرجع سبب إغلاق البنوك إلى الحاجة لإعادة هيكلتها، وليس إلى مسؤولية الحكومة المباشرة (اونو ، ب. ت، صفحة ص١٥٦).

أعلنت الحكومة اليابانية استقالتها بسبب الأزمة، وقرر مجلس الوزراء تحويل ٢٠٠ مليون ين من بنك تايوان إلى بنك اليابان لتعويض الخسائر وتحويل الأموال إلى الهيئة الاستثمارية، لكن هذه الخطة قوبلت بالرفض. تم تشكيل حكومة طوارئ لتجاوز الأزمة في فترة ثلاثة أسابيع (من ٢٢ نيسان إلى ١٢ ايار ١٩٢٧). عقد البرلمان جلسة استثنائية للتداول حول تفويض بنك اليابان بمنح سلف خاصة بضمان حكومي لتعويض الخسائر، بحد أقصى ٥٠٠ مليون ين، وإدماج المؤسسات المالية في جزيرة تايوان بهذا الضمان (Shizume، ٢٠٠٩، صفحة p.3).

عجزت البنوك اليابانية عن دفع المستحقات المالية، مما دفع بنك اليابان المركزي إلى توزيع قروض خاصة. ومع تفاقم الأزمة، اضطر البنك المركزي إلى الاقتراض من بريطانيا والولايات المتحدة بمبلغ ٦٠٠ مليون ين. بلغ حجم الاستيراد تقريبا مليارين ين خلال تلك المدة . عند مراجعة سياسة إصدار السندات السابقة للبنوك، تم الكشف عن الانهيار المالي وإفلاسها، مما دفع الناس إلى سحب مدخراتهم من البنوك. نتيجة لذلك، ارتفعت أسعار السلع الزراعية مثل الأرز والحرير، وزادت السلع التصديرية الرئيسية بنسبة تفوق ٥٠٪. أدى هذا الارتفاع إلى تأثر الطبقتين العاملة والوسطى بشكل كبير (البدوي، ٢٠١٣، صفحة ص٨٤).

أعلنت شركة سوزوكي شوتن، إحدى عمالقة التجارة اليابانية، وبنك تايوان التجاري إفلاسهما، بعدما رفض البنك إقراض سوزوكي، مما شكل صدمة كبيرة، خاصة وأن بنك تايوان كان يتمتع بوضع خاص وشركة سوزوكي كانت تعتبر أكبر من أن تفلس. هذا الإفلاس شكل مرحلة ثانية من الأزمة المالية. في الوقت نفسه، رفض بنك اليابان تقديم القروض حتى يتم سن قانون جديد لتغطية الحسابات المستقبلية، مما جعله أكثر استقلالية

عن الحكومة، حيث امتنع عن لعب دور المقرض لإجبار الحكومة على اتخاذ القرارات (اونو ، ب. ت، الصفحات ص١٥٦-١٥٩).

تعرض بنك تايوان لأزمة حادة نتيجة علاقاته المالية الكبيرة مع شركة سوزوكي التجارية، التي كانت مدينة للبنوك بمبلغ ٤,٥ ملايين ين، منها ٣,٥ ملايين ين لبنك تايوان وحده. ومع تفاقم الأزمة، بدأت البنوك في سحب ودائعها قصيرة الأجل من بنك تايوان، مما أدى إلى عدم قدرته على سداد تلك الودائع وإفلاس شركة سوزوكي. سعى البنك للحصول على قرض بقيمة ٢٠٠ مليون ين من مجلس النواب، لكن طلبه قوبل بالرفض، مما أدى في النهاية إلى توقفه عن العمل. كان لهذه الحادثة تأثير كبير على المواطنين، حيث تدافعوا بشكل جماعي لسحب ودائعهم من البنوك، مما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية وأطال أمدها، وأدى إلى خسائر كبيرة وتفاقم حالة الذعر المالي، مما أثّر بشكل عميق على الاقتصاد الوطني (الامارة، ٢٠٠٩، صفحة ص٣٣).

أصبح اقتصاد اليابان أكثر هشاشة مع الانخفاض الكبير في التجارة الخارجية، حيث تراجعت الصادرات بمقدار الثلث، وانخفضت أسعار الجملة بنسبة ١٨٪ وأسعار التجزئة بنسبة ١٦٪. تراجع دخل الفلاحين بمقدار الثلث، فيما واجهت الصناعة ركودًا حادًا في معظم المجالات، بما في ذلك النسيج، والصناعات الكيميائية والثقيلة. أدى ذلك إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية وارتفاع البطالة إلى ٢,٥ مليون شخص (فير، ٢٠١٠، الصفحات ص١٨-١٩).

في هذا السياق، تركز رأس المال في يد الشركات الصناعية الكبرى، التي استحوذت على ٤١٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي للبلاد. ورغم أن الحكومة اتخذت إجراءات لترشيد الإنفاق الصناعي، إلا أن هذه الشركات أصبحت خارج سيطرة الدولة. مع تزايد المخاوف من الإفلاس، اندمجت الشركات الصغيرة مع الكبرى، مما أدى إلى ظهور احتكارات صناعية ضخمة. نتيجة لذلك، عجزت الحكومة اليابانية عن إيجاد حلول جذرية لمشكلة التضخم الاقتصادي (النجار س.، ٢٠١٠، صفحة ص١٠٥).

أدى الاضطراب المالي إلى زيادة الإنتاج بهدف الحفاظ على مستويات الأرباح وضمان استمرار التشغيل. هذا التوجه نحو زيادة العرض ساهم في تراكم المنتجات في السوق، مما أدى في النهاية إلى انكماش اقتصادي. زيادة الإنتاج بشكل مفرط دون توافر طلب كافٍ أدت إلى انخفاض الأسعار وتفاقم الأزمة الاقتصادية، حيث انخفضت قيمة المنتجات، مما زاد من الضغوط على الشركات لتحقيق أرباح كافية واستمرارية التشغيل (اونو ، ب. ت، الصفحات ص١٦٨-١٦٩).

تأثرت أوضاع الفلاحين بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية المتردية، حيث استمروا في دفع ضرائب باهظة للدولة، بينما كانت بعض الصناعات تتلقى إعانات حكومية. عندما أغلقت المصانع أبوابها بسبب الكساد. ومع تزايد أعداد العاطلين ، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في البلاد وزادت الأمور سوءًا في نهاية عام ١٩٢٧، مما أدى إلى انهيار أسعار السلع والأسهم. وتأثر أصحاب الدكاكين الصغيرة ومالكو المصانع، إذ خُفِّضت أجورهم وتراجعت قدرتهم الشرائية، مما دفع تجار التجزئة إلى الإفلاس. نقلت الصحف اليابانية قصصًا مؤلمة عن رجال الأعمال الصغار الذين فقدوا كل ما يملكونه. في قطاع الحرير، عجز التجار عن دفع أجور العاملات، مما أجبرهن على العمل مقابل وجبات الطعام فقط. كانت تلك فترة قاسية جسدت معاناة شديدة وأوصلت العديد من العائلات إلى حافة اليأس (النجار س.، ٢٠١٠، الصفحات ص١٠٥-١٠٦).

أصدرت الحكومة مرسوماً إمبراطورياً خاصاً يمنح بنك اليابان تفويضاً بتقديم قروض لبنك تايوان بدون أي ضمانات حتى نهاية ايار ١٩٢٨، مع التزام الحكومة بتعويض الخسائر المحتملة بحد أقصى ٢٠٠ مليون ين. ومع ذلك، كانت هذه الخطة تتطلب موافقة المجلس الاستشاري للإمبراطور لتصبح نافذة. لكن الحكومة صُدمت عندما رفض المجلس الاستشاري التصديق على هذا القانون، مما أدى إلى اضطرار بنك تايوان للإغلاق في ١٨ نيسان ١٩٢٧. في اليوم ذاته، أغلق أيضًا بنك أومي(Omi) ، الذي كان متخصصًا في تمويل أعمال القطن.

كانت هذه التطورات تمثل الموجة الثالثة من الأزمة، والتي أدت بدورها إلى إعلان إفلاس العديد من البنوك الأخرى (اونو ، ب. ت، الصفحات ص١٥٩-١٦٠).

ثانيا: ردود فعل الحكومة والمؤسسات المالية:

نجح الجيش الياباني من الوصول الى السلطة واختار احد كبار جنرالاته تاناكا جيجي (Tanaka Chichi) كان سياسيًا عسكريا يابانيًا شغل منصب رئيس وزراء اليابان من ٢٠ نيسان ١٩٢٧ إلى ٢تموز١٩٢٩. خلال فترة ولايته، , واجه تحديات سياسية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية المتفاقمة بعد زلزال كانتو الكبير. وقد سعى تاناكا إلى تعزيز النفوذ الياباني في آسيا من خلال ما عُرف بـ"خطة تاناكا"، التي كانت تهدف إلى توسيع السيطرة اليابانية في منطقة شرق آسيا، مما زاد من التوترات مع الدول الأخرى في المنطقة (britannica)، وانتهجت حكومته سياسة مالية مغايرة لتلك التي اتبعتها الحكومة السابقة، حيث ركزت على التوسع في الميزانية وزيادة النفقات مقارنة بالإيرادات. تحت تأثير الجيش، الذي كان من أنصار سياسة التوسع العسكري، تبنت حكومة تاناكا إجراءات تهدف إلى معالجة الأزمة المالية في ظل تفاقم ديون اليابان التي بلغت خمسة ملايين ين في عام ١٩٢٧، قررت الحكومة تطبيق نظام الدفع بالأجل للسيطرة على الأزمة الاقتصادية. وبموجب هذا النظام، قدمت الحكومة قرضًا كبيرًا للبنك المركزي الياباني بقيمة تجاوزت ٢,٢ مليار ين، مما مكّن البنك المركزي من إمداد البنوك اليابانية الأخرى بالسيولة اللازمة (النجار س.، ٢٠١٠، الصفحات ص١١٧-١١٨)، أعلنت الحكومة بشكل مفاجئ إغلاق جميع البنوك لمدة يومين وتعليق الالتزامات المالية لمدة ثلاثة أسابيع، في خطوة دراماتيكية تهدف إلى حماية النظام المالي من الانهيار الكامل. جاء هذا الإجراء الحاسم كاستجابة للأزمة المتفاقمة ولمنع تدفق الودائع بشكل هائل من البنوك، والذي كان يهدد بإغراق القطاع المصرفي بأسره. كان القرار بمثابة جرس إنذار للجميع، مما أبرز خطورة الوضع الاقتصادي ومحاولة الحكومة المستميتة لاحتواء الأزمة التي كانت تتفاقم بشكل غير مسبوق (اونو ، ب. ت، صفحة ص١٦٠)

تفاقمت الأوضاع الاقتصادية في اليابان منتصف عام ١٩٢٧، بشكل كبير نتيجة لنظام الحماية الجمركية الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية. حيث قامت هذه الدول برفع التعريفات الجمركية على البضائع اليابانية بهدف حماية سلعها المحلية من المنافسة اليابانية في الأسواق. فضلاً عن ذلك، أدت المقاطعة الصينية للبضائع اليابانية إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، مما أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الياباني بشكل عام، وزاد من حدة التحديات التي واجهتها البلاد في تلك المدة (النجار س.، ٢٠١٠، صفحة ص١٢٥).

ثالثا: النتائج المترتبة على الازمة المالية:

أقر البرلمان قانونًا مصرفيًا جديدًا يستهدف إصلاح النظام المالي المترنح في اليابان. هذا القانون شدد على رفع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للبنوك المتعثرة، مع تعزيز قوانين الرقابة المصرفية وتكثيف الفحوصات على هذه المؤسسات. فضلاً عن ذلك، شجع القانون على دمج البنوك المتعثرة مع بنوك أخرى أقوى بهدف تقليص عدد البنوك وإعادة الاستقرار إلى النظام المالي، في سياق هذه الإجراءات ، تم تقليل عدد البنوك بشكل كبير، وتم رفع الفوائد على القروض بشكل ملحوظ لتحفيز المقرضين على إعادة ضخ النقد في السوق (Shizume، ٢٠٠٩، الصفحات p,5).

أصدر بنك اليابان في ذلك الوقت عملات ورقية من فئة المائتي ين، تميزت بوجه واحد وخلفية بيضاء بسيطة. هذه العملات النادرة حظيت بشعبية واسعة بين اليابانيين، وذلك بفضل الثقة الكبيرة التي كان يتمتع بها بنك اليابان بين المودعين. استقبل الشعب هذه الإجراءات الجديدة بارتياح واطمئنان، مما ساهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد وسط التحديات التي كانت تواجهها البلاد (النجار س.، ٢٠١٠، الصفحات ص١١٨-١١٩).

شهد النظام المصرفي الياباني تحولات جذرية، حيث تم دمج ما يقرب ٢٤ بنكًا غير سليم أو مفلس في غضون عام واحد. كما تم فرض حد أدنى صارم لرأس المال، مما دفع إلى دمج المزيد من البنوك الصغيرة المتبقية.

نتيجة لهذه السياسات، نقل الزبائن أموالهم من البنوك الصغيرة إلى المؤسسات الكبرى، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد البنوك ، تسببت هذه التحولات في تركيز الودائع المصرفية بشكل كبير في خمسة بنوك كبرى هي: ميتسوي، ميتسوبوشي، سوميتومو، ياسودا، ودايشي. ومع هذا التركيز، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقليص في الائتمان المصرفي (Shizume، ٢٠٠٩، صفحة p.6).

قامت اليابان في منتصف عام ١٩٢٧، بتأسيس جمعية الصداقة التركية اليابانية بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركيا. جاء هذا التحرك في إطار سعي اليابان لتوسيع نطاق علاقاتها التجارية بعيداً عن النفوذ الغربي والأوروبي، معتمدة بشكل كبير على التجارة الخارجية في دعم اقتصادها (النجار س.، ٢٠١٠، الصفحات ص١٥٥-١٥٦).

وافقت الحكومة في عام ١٩٢٨، على تغطية الخسائر بمبلغ يصل إلى ٢ مليون ين والتي خسرها بنك اليابان ، اذ تم ضخ أموال دافعي الضرائب إلى بنك اليابان، وبدوره في شهر حزيران ، سددت الديون المستحقة على بنك تايوان، مما مكنه من سداد القروض التي كان مدينًا بها للبنوك الأخرى. نتيجة لهذه الإجراءات الحكومية، استقرت الأسواق المالية بشكل ملحوظ (اونو ، ب. ت، صفحة ص٢٩٧).

شهدت اليابان نمواً ملحوظاً في الصناعات التحويلية والتعدين، حيث ارتفعت نسبتهما إلى ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٢١٪ للقطاع الزراعي. هذا النمو انعكس إيجابياً على تطوير وسائل النقل والاتصالات لدعم التنمية الصناعية الثقيلة، مما جعل اليابان أقل تأثراً بالكساد العالمي" هو أزمة اقتصادية عالمية بدأت في عام ١٩٢٩ واستمرت طوال فترة الثلاثينيات، وتعد من أكبر وأطول الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث. بدأ الكساد في الولايات المتحدة بعد انهيار سوق الأسهم في تشرين الاول ١٩٢٩، مما أدى إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور التجارة العالمية، فضلاً عن انهيار السوق المالية الأمريكية" (نوار و جمال الدين، ١٩٩٩، الصفحات ص ١٧٨-١٨٦.) مقارنة بالدول الصناعية الأخرى. ، تمكنت اليابان من تحقيق نمو في الصادرات، مع نمو الناتج المحلي بمعدل ٥٪ سنوياً، حيث بلغت نسبة التصنيع والتعدين ٣٠٪، مقارنةً بتراجع مساهمة القطاع الزراعي. ومع ذلك، تركز هذا النمو المتسارع بشكل كبير نحو الصناعات العسكرية (Rober, 1992, p. p.199).

الخاتمة والاستنتاجات:

الأسباب المباشرة اللازمة المالية:

١. **التضخم المالي:** التوسع السريع في الاقتصاد الياباني، دون وجود رقابة كافية، أدى إلى زيادة التضخم والديون غير المستدامة.

٢. **الديون الكبيرة:** تراكم الديون على الشركات الكبرى مثل سوزوكي والبنوك مثل بنك تايوان، حيث كانت هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل.

٣. **نتائج زلزال كانتو الكبير عام ١٩٢٣:** تدمير مدينتي طوكيو ويوكوهاما، وخسائر كبيرة في الأرواح والبنية التحتية والحرائق والاضطرابات الاجتماعية وانتشار الفوضى مما ادى الى شلل اقتصادي و تفاقم الأوضاع المالية في البلاد. وأظهرت الكارثة عدم جاهزية الحكومة اليابانية ، مما أسهم في تفاقم الازمة المالية .

٤. **سحب الودائع:** مع تزايد القلق بشأن الاستقرار المالي، بدأت البنوك في سحب ودائعها قصيرة الأجل من بنك تايوان، مما أدى إلى نقص السيولة وعدم قدرة البنك على سداد التزاماته.

٥. **انهيار الثقة:** رفض مجلس النواب الياباني طلب قرض بقيمة ٢٠٠ مليون ين من بنك تايوان زاد من حالة الذعر المالي، وأدى إلى توقف البنك عن العمل، مما زاد من تفاقم الأزمة.

النتائج المترتبة على الازمة:

١. **إفلاس الشركات والبنوك:** إفلاس شركة سوزوكي، وهي واحدة من أكبر الشركات التجارية في اليابان، وتوقف بنك تايوان عن العمل، مما أدى إلى موجة من الانهيار المالي في القطاع المصرفي.

٢. **تفاقم الأزمة الاقتصادية:** أدى تداعي الثقة في النظام المالي، إلى سحب الودائع من البنوك، مما زاد من حالة الذعر المالي وأطالت أمد الأزمة الاقتصادية.

٣. **تدخل الحكومة:** قامت الحكومة بإصدار مرسوم إمبراطوري خاص لتفويض بنك اليابان بتقديم قروض بدون ضمانات للبنوك المتعثرة، إلا أن هذا الإجراء جاء بعد فوات الأوان، حيث كانت الأزمة قد بلغت ذروتها.

٤. **إصلاح النظام المالي:** نتيجة لهذه الأزمة، شرعت اليابان في إصدار قوانين مصرفية جديدة لتعزيز الرقابة والفحص المصرفي وتقليص عدد البنوك من خلال دمجها، مما أدى إلى تركيز الودائع في البنوك الكبرى وتحقيق استقرار نسبي في النظام المالي.

٥. **الأثر الاجتماعي والاقتصادي:** تأثرت الطبقة العاملة والطبقة الوسطى بشدة نتيجة للأزمة، حيث ارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور، وزادت معاناة الفلاحين نتيجة لتراجع الطلب على المنتجات الزراعية.

الدروس المستنبطة من أزمة شوا ١٩٢٧:

١. **أهمية تنظيم القطاع المالي:** أظهرت أزمة شوا أن ضعف التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية يمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام المالي. لذلك، يجب على الحكومات وضع أطر تنظيمية قوية وفعالة لضمان استقرار النظام المالي.

٢. **التنوع الاقتصادي:** كانت اليابان تعتمد بشكل كبير على عدد محدود من الصناعات الكبرى والشركات الاحتكارية، مما جعلها عرضة للصدمات الاقتصادية. تنوع الاقتصاد وتجنب الاعتماد على عدد قليل من الشركات أو القطاعات يمكن أن يخفف من تأثير الأزمات.

٣. **الاستجابة الحكومية السريعة والفعالة:** تأخر الحكومة اليابانية في التدخل واتخاذ الإجراءات الضرورية أدى إلى تفاقم الأزمة. تشير هذه التجربة إلى أهمية الاستجابة السريعة للأزمات من خلال تقديم الدعم المالي وإعادة هيكلة النظام البنكي لحماية الاقتصاد من الانهيار.

٤. **أهمية الثقة في النظام المالي:** فقدان ثقة المودعين في البنوك كان عاملاً رئيسياً في تفاقم أزمة شوا. في الأزمات المالية، يعد الحفاظ على الثقة في النظام المالي أمرًا حاسمًا لتجنب التدافع على سحب الودائع وتجنب انهيار البنوك.

٥. **التأثير المتبادل بين الأسواق العالمية:** أظهرت الأزمة أن الاقتصاد الياباني كان عرضة للتأثيرات الخارجية، الأزمات المالية في أي بلد يمكن أن يكون لها تداعيات عالمية، مما يبرز الحاجة إلى التعاون الدولي والمراقبة المالية العالمية.

٦. **تعزيز تدخل الدولة في الاقتصاد:** بعد الأزمة، بدأت الحكومة اليابانية في التدخل بشكل أكبر في الشؤون الاقتصادية لدعم البنوك والشركات المتضررة، مما أدى إلى زيادة دور الدولة في الاقتصاد.

٧. **اعادة تأسيس بنك اليابان المركزي:** الأزمة كشفت عن الحاجة إلى وجود بنك مركزي قوي لتنظيم البنوك والإشراف على النظام المالي. وبالفعل، تم تعزيز دور بنك اليابان المركزي في إدارة الاقتصاد والسياسة النقدية.

٨. **تشجيع الإصلاحات الاقتصادية:** دفعت الأزمة السلطات اليابانية إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية تشمل تنظيم البنوك وتقليل الفساد المالي، مما ساعد على تقوية الاقتصاد الياباني على المدى الطويل.

٩. **توجه نحو التصنيع العسكري:** الأزمة ساهمت في دفع اليابان نحو زيادة الإنفاق العسكري وتطوير الصناعة الحربية، مما كان له دور في تعزيز القوة العسكرية لليابان في الفترة التي تلت ذلك.

١٠. **التوسع الخارجي:** الأزمة كانت من العوامل التي دفعت اليابان للتوسع الخارجي من خلال الاحتلال والسيطرة على المناطق الآسيوية المجاورة بحثًا عن الموارد والأسواق الجديدة.

المصادر:

اودين اولدفاذر ريشاور. *تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما ، ، دار علاء الدين* . المجلد ١. دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٠.

ايفلين دوريل فير. *،الاقتصاد الياباني ،* . ترجمة صباح ممدوح كعدان. سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.

حبيب البدوي. *اريخ اليابان السياسي بين حربين*. المجلد ١. بيروت: دارالنهظة، ٢٠١٣.

رونوفن ,بيير .*تاريخ القرن العشرين* Translated by .نور الدين حاطوم .لبنان :دارالفكر الحديث.1965 ,

سحر عباس عبد الحسن النجار. *الاوضاع السياسية الداخلية في اليابان ١٩٢٦-١٩٣٩* . كلية التربية: جامعة البصرة، ٢٠١٠.

ايمان عليوي سلومي والي .*سياسة اليابان الداخلية والخارجية خلال عهد تايشو* كلية التربية للبنات :جامعة البصرة 2013.

عباس فنجان صدام ا الامارة. *اوضاع اليابان الاقتصادية في عهد الاحتلال الامريكي ١٩٤٥-١٩٥٢ ،*. تحرير رسالة ماجستير. كلية التربية: جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

عبد العزيز سـليمان نوار ، و محمود محمد جمال الدين. *،تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن السـادس عشـر حتى قرن العشـرين*. ،القاهرة: دارالفكر العربي، ١٩٩٩.

فوزي درويش الشرق الاقصى. *الشرق الاقصى اليابان والصين ١٨٥٣-١٩٧٢* . المجلد ١٤٢. الاسكندرية، ١٩٩٧.

فوزي درويش اليابان . *اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي*. المجلد ٣. مصر: مطابع غباشي، ١٩٨٩.

كينئتيشي اونو . *التنمية الاقتصادية في اليابان*. ترجمة خليل درويش. دار الشروق، ب. ت.

مصطفى عبد السلام. "كارثة التعويم ." *مجلة العربي الجديد*، ٢٠١٦: ٠.

منتهى طالب سلمان . "سياسة اليابان التوسعية ." *مجلة التربية للبنات*، ٢٢ ٣, ٢٠١١: ٠.

منتهى طالب سلمان. *العلاقات اليابانية الأميركية ١٩١٩-١٩٣٩ ،ا* . . كلية التربية للبنات: جامعة بغداد: طروحة دكتوراة، ٢٠٠٧.

ميلاد مقرحي. *موجز تاريخ اسيا الحديث والمعاصر ، ليبيا ،٢٠٠٨ ،ص٨٦*. ليبيا: دار النهظة العربية، ١٩٨٤.

نجم الدين ثاقب. *ندروس من اليابان للشرق الاوسط ،* . ترجمة ترجمة مركز الاهرام. القاهرة: مركز الاهرام، ١٩٩٣.

نوري عبد الحميد العاني ، و واخرون. *تاريخ اسيا الحديث والمعاصر*. المجلد ١. بغداد: ب ن، ٢٠٠٦.

Resources:

Odin Oldfather Reischauer. A History of Japan from the Roots to Hiroshima, Dar Aladdin. Volume 1. Damascus: Dar Aladdin, 2000.

Evelyn Durrell Fair. The Japanese Economy, . Translated by Sabah Mamdouh Kaadan. Syria: General Syrian Book Organization, 2010.

Habib Al-Badawi. The Political History of Japan between Two Wars. Volume 1. Beirut: Dar Al-Nahda, 2013.

Ronofen, Pierre. History of the Twentieth Century. Translated by Nour Al-Din Hatoum. Lebanon: Dar Al-Fikr Al-Hadith, 1965.

Sahar Abbas Abdul Hassan Al-Najjar. The Internal Political Conditions in Japan 1926-1939. College of Education: University of Basra, 2010.

Iman Aliwi Salomi Wali. The Domestic and Foreign Policy of Japan during the Taisho Era, College of Education for Girls: University of Basra, 2013.

Abbas Finjan Saddam A Al-Emirate. Japan's Economic Conditions During the American Occupation 1945-1952. Editing Master's Thesis. College of Education: University of Basra, 2009.

Abdul Aziz Suleiman Nawar, and Mahmoud Muhammad Jamal al-Din. History of the United States of America from the Sixteenth Century to the Twentieth Century. Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi, 1999.

Fawzi Darwish The Far East. The Far East Japan and China 1853-1972. Volume 142. Alexandria, 1997.

Fawzi Darwish Japan. Japan the Modern State and the American Role. Volume 3. Egypt: Matabi Ghabashi, 1989.

Kenichi Ohno. Economic Development in Japan. Translated by Khalil Darwish. Dar al-Shorouk, n.d.

Mustafa Abdul Salam. "The Floatation Disaster." Al-Araby al-Jadeed Magazine, 2016: 0.

Muntaha Talib Salman. "Japan's Expansionist Policy." Journal of Education for Girls, 22 3, 2011: 0.

Muntaha Talib Salman. Japanese-American Relations 1919-1939, a. College of Education for Girls: University of Baghdad: PhD Thesis, 2007.

Milad Maqrahi. A Brief History of Modern and Contemporary Asia, Libya, 2008, p. 86. Libya: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1984.

Najmuddin Thaqib. Lessons from Japan for the Middle East, Translated by Al-Ahram Center. Cairo: Al-Ahram Center, 1993.

Nuri Abdul Hamid Al-Ani, et al. Modern and Contemporary History of Asia. Volume 1. Baghdad: B. N., 2006.

Allen, G.C. A Short Economic History of Modern Japan 1867-1937 London: Great Britain, 1946.

Borton, Hugh. Japan since 1931: It's Political and Social Developments. New York: International Secretariat Instate of Pacific Relations, 1940.

Okazaki, Tetsuji. lessons from the Great Kanto Earthquaua 1923. Tokyo: the university of Tokyo, n.d.

Sawada, Michiru, and Okazaki, Tetsuj. Michiru Sawada. Banking Crises in Japan. Vol. 2. Financial History Review, 2007.

britannica, britannica: https://www.britannica.com/biography/Baron-Tanaka-Giichi. n.d.

Hunter, Janet. Earthguake in japan,1983, Tokyo: instate of Technology, 2016.

Masuto Shizume. the Japanese Economy during the interwar period, bank of Japan Review. Japanese Economy, 2009.

Okazaki, Tetsuji, and Michiru Sawada. Banking Crises in Japan. Financial History Review, 2007.

Reischauer, Edwin O. Japan the Story of a Nation. n. d.

Rober, Ronaid Dolanand. I. Worden. Japan: a country study. Vol. 5. 1992.